شؤون المكتبات

UNIVERSITY LIBRARIES

جامعة الملك سعود
King Saud University

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh. 11451 P.O. Box 2454

الرقم :

NO.

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٤٩٤ ف ٣٢٣/٨

العنوان: لطائف المعارف

المؤلف: الثعالبي عبد الملك بن محمد بن اسماعيل ت ٤٢٩هـ

تاريخ النسخ: ٦٢٧هـ

اسم الناسخ: محمد السبع الحنبلي

عدد الأوراق: ١٦٥

ملاحظات:

١٦٠ المغالطات وأجوبتها، للبرزنجي، حسن الحسيني ـ كان حيا قبل سنة ١٣١٣هـ. بقلم عبدالسميع الجناري سنة ١٣١٢هـ.

م.ب

١١ ق ٩ س ٢١×١٥سم

٦٤٩٢ نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، بأولها شعر باللغة الفارسية.

١ـ المنطق أ ـ المؤلف ب ـ الناسخ ج ـ تاريخ النسخ.

٧٩ - ٢ - ٨ - ١٢

ف ١٢١٢ ـ ٨

دل لترسم چاو روی کنم بچه خراب وی کیو ہجرت خسته ر شادم چشته صد کرت خسته کیر مهلکه بجر فراق مسرغم مور شبت تخم وصل شی نکه

ایسته پسو م لم چنین زلف جو ا بیتوه تا نکا دشی زلف زخمه ا ستیتوه اخر مرکا نه قلابت دم ر نیست کل رشا بداد چیم خاغ در دیتوه

خوشه در زلفه شیتا کیا ما لاخطا ما دو لفتی ا دیم ز ا بیتوه دل او لوفتم زلفه زنجیر قنا با غ لفتره بلبل بی در بیتوه

فتحوا ا بیتا کیا لوفتی بجر قنا دلتی ا لوفتی ا بیتا کیا دیتوه

ما نا ره حکم العلی تقدر شا خوشه در زلفه زنجیر قنا دیتوه

فتحوا ا بیتا کیا دیتوه قنا محو ا لا دیتوه کیا دل ا بیتوه

رحم دل ا سیم و سیل بر نا ر کوتوه ا سر صبق بجر مکر تو خدا بلا نکیتوه

بسم الله الرحمن الرحيم

العائدة الثالثة في القيود اللطيفة في الاحوال والاجوبة

العيفة عن الاعلى أعلم ان المغالطة اما ان تكون

عامة وهي ما يشمل كل واحد من المتخاصمين في الزام الآخر

او خاصة اما بالمعلل او بالمسائل وقد تذكر مشكلة بعضها

الاول المغالطات التي يمكن ابانة كل واحد منها

منفعانا ثابت لانه لو كان غير مستلزم لارتفاع المتبوع

امر واقع في نفس الامر يلزم وجوده والمفروض خلافه

هذا اما المقدمة فلان المدعى لو لم يكن مستلزما لارتفاع

امر واقع في نفس الامر يلزم وجوده اذ لو كان عدميا

في نفس الامر لكان وجوده مستلزما لارتفاع امر واقع وهو

يستلزم

عدم

الاستلزام

وهو عدم والتقدير ان وجوده غير مستلزم لارتفاع واقع ٢

وهو ثبت ان المدعى لو لم يكن مستلزما لارتفاع امر

واقع يلزم وجوده واما بيان تحقق المقدم وهو كون المدعى

غير مستلزم وجوده لارتفاع امر واقع فلانه لو كان وجوده

مستلزما لارتفاع امر واقع لكان وجوده مستلزما لانتفاء

لهذا

والتالي باطل لانه لو كان وجوده مستلزما لهذا الانتفاء لزم

لكان عدم استلزام رفع الواقع مستلزما لعدم المدعى بعكس

النقيض وقد بينا ان عدم استلزام رفع الواقع مستلزم

لوجوده وهذه مغالطة حسنة لا يكشف غلطها الا الوالي

الالباب حلها لانا نمنع انه وجوده لو كان مستلزما لرفع

عدمه للزم خلاف المفروض لان استلزام رفع الواقع في

نفس الامر على هذا التقدير مفقود المحل ولو قبل نحن نقول

جامعة الملك سعود
مركز الايداع والنشر
للمخطوطات

هكذا لو كان المدعى غير مستلزم وجوده لارتفاع امر واقع

لانه نقض الامر على تقدير يلزم المدعى والعدم حق والحق

مسلم اما الملازمة فظاهرة واما بيان حقية المقدم وهو كون

المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع لانه نقض الامر ولا

على تقدير فلانه لو كان مستلزما لارتفاع امر واقع نقض

الامر على تقدير لكان مستلزما لهذا الاستلزام وبعكس بعكس

النقيض اى ان عدم هذا الاستلزام مستلزم لوجوده وهو

قلنا لانم ان عدم الاستلزام وجوده مستلزم لوجوده

بل عدم استلزامه نفى الامر على تقدير عدم استلزام

نفى الامر على تقدير فلا يلزم الخلف فتامل وكذا

لو قيل لو كان المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع على تقدير

على تقدير اصلا يلزم وجوده لا يمكن اثبات المقدم لانه حق يجب ان

يقال المدعى غير مستلزم لارتفاع امر واقع على تقدير اصلا اذ لو كان

مستلزما لارتفاع امر واقع على تقدير من التقادير يكون مستلزما لهذا الا

ستلزام وينعكس بعكس النقيض الى ان عدم هذا الاستلزام مستلزم

لعدم المدعى والتقدير خلافه عدم هذا الاستلزام مستلزم لوجود المدعى

هذا قلنا لانم لان التقدير ان عدم الاستلزام على تقدير يستلزم

وجود المدعى لا ان عدم الاستلزام على تقديرين التقادير يستلزم وجوده

الذى يلزم الخلف منها اجتماع النقيضين وارتفاعهما

واحد والا يصدق احد النقيضين مع كذب الاخر وذلك

لا تصدق احدهما موقوف على كذب الآخر اذ لو لم يكذب يمتنع
صدقه وكذا كذب الآخر موقوف على صدقه اذ يمتنع كذبه بدون
صدقه فيلزم الدور ولأنه صدق احدهما مع كذب الآخر يخالف
اجتماعهما وارتفاعهما حلها صدق احدهما وكذب
الآخر انما يكون ان صدقه لا يتوقف على الآخر فلا يلزم ما لزم
منها كل من قال ان الانسان جسم وكل من قال بانه ليس
فهو صادق ينتج كل من قال بان الانسان جسم فهو صادق حلها
ان اراد بقوله كل من قال بانه جسم فهو صادق انه صادق في جميع اقواله
فلا سلم صدق الكبرى وان اراد بانه صادق في ان الانسان جسم فيكون

فيكون النتيجة قولنا كل من قال ان الانسان جسم فهو صادق في ان جسم فلا
نزاع فيه منها الجزء الذي لا يتجزأ موجود لانه الشيء الذي اذا
عدم عدم ما فوقه من الاجسام لان تحصل انه وجوده والا لزم او في غير ان
وجوده لجاز ان تحصل انه وجود والا لزم اجتماع النقيضين
بل تحصل في غير ان وجوده وح لا يجوز ان يكون بين الآنين زمان والا
لزم ارتفاع النقيضين في ذلك الزمان وان لم يكن بين الآنين زمان
يلزم تتالي الآنات فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزأ والزمان منطبق
على المكان فيلزم تركب المكان من اجزاء لا تتجزأ والمكان منطبق على المتمكن
فيلزم ايضا تركب المتمكن من اجزاء لا تتجزأ وهو المراد حلها

www.al-mostafa.com

ان العدم ليس شيئا ان الوجود فرد يكون في آن آخر غير آن الوجود فلنا لا نم

لم لا يجوز ان يكون ابتداء العدم في زمان ابتداء وذلك الزمان الآن

الذي حكمنا ان الوجود فرد فيه لا يلزم تتالي الآنات منها الواجب لا يكون

اثنين والا لكان احدهما غير واجب فذلك لانه لو كان الواجب اثنين

فلا يخ اما ان يكون بينهما ملازمة او لا فان كان بينهما ملازمة يكون

الملزوم مفتقرا الى اللازم اذ يتنفي الملزوم عند انتفاء اللازم فلا

كان احدهما مفتقرا الى الآخر لا يكون واجبا وان لم يكن بينهما ملازمة

جاز انفكاك احدهما عن الآخر والانفكاك انما يتحقق بانتفاء احدهما

فيكون احدهما ممكنا فلا يكون واجبا منها لو لم يكن بين

بين الشيئين ملازمة يلزم جواز بقوة ما هو المعدوم غير مستقيم

لا هو اللازم لا ان يكون احدهما ثابتا مع انتفاء الآخر اذ يكون

الانسان ناطقا فيتلزم ان يكون الحمار ناهقا مع امتناع تحقق احدهما

بدون الآخر والمثالان اخص من الاول اذ من وجه المعدوم ابدي

المثال يكون المعدوم غير مستقيم لم يغير عكس والعام لا يستلزم الخاص

منها المستقبل والمعدومات موجودة في الخارج او لا وعلى

التقديرين يلزم الخ اما الاول لم يكن ثابتا يكون نقيضه هو الوجود

ثابتا فيلزم تحقق الوجود للمستقبل والمعدوم وقد حالة العدم فيلزم

اجتماع النقيضين وان كان ثابتا يلزم ان يكون المستقبل

والمعدوم ما ثابتة والا امتنع قيام الثابت بها وان كانت ثابتة يلزم

اجتماع النقيضين ايضا وح نقول لم لا يجوز ان يكون اللازم

ثابتا في نفس الامر وان لم يكن فان كان منتفيا يلزم بثبوت المنتفي في الواقع

وان لم يكن ثابتا وهو لازم لعدم المتناهي والمعدوم يلزم ان يكون

المتناهي والمعدوم منتفيا **حلها** سلمنا ان عدمها ثابت

لكن لا نسلم قيامه بالمعدوم وانما يمتنع ان لو كان ثابتا بوجوده

واما ان كان عدميا فلا **منها** الآن ليس بمتناه اذ بصدق

قولنا الآن انه ناطق من حيث هو ناطق والشيء من انه ناطق من حيث هو

ناطق بمتناه نتج ان الآن ليس بمتناه **حلها** الصغرى كاذبة ليس قيد

(ذيل ٤ ق)

فيد لا مدخل له في الحمل اذ الآن انما هو ناطق معين لانه ناطق

حيث هو ناطق **منها** الجزء لا يتجزأ موجود لان اقل الحركة

التي هي نقيض السكون الدائم لا يمكن ان يكون منقسما او لم يكن منقسما

لجاز ان يكون منقسما ولا كان هو اقل الحركة بل الاقل هو ما يكون

جزء هف وان لم يكن منقسما فالمتحرك اذا تحرك بهذا القدر على المسافة

من الحركة لا يجوز ان يكون منقسما اذ لو كان منقسما لكانت الحركة

النصف نصف الحركة الاتم فيكون الحركة ايضا منقسما وقد بينا انها

غير منقسمة هف وان لم يكن القدر المقطوع من المسافة منقسما

يلزم الجزء **حلها** لانا لم ان اقل الحركة متحقق بل كل حركة

على المسافة المقطوع على المسافة بهذا القدر ٣

تقرر بكون منقسما الى غير النهاية منها الجنس الطبيعي بمنع وجوده

في الخارج لانه متوقف على نفسه وما يتوقف على نفسه ممتنع فالمادة

وانما قلنا كذلك لانه متوقف على احد انواعه اذ لو لم يوجد شيء من انواعه

لما وجد الجنس اصلا لكن كل واحد من انواعه مفتقر اليه لافتقار الكل الى

الجزء فيلزم توقف على نفسه حلها الجنس الطبيعي كالحيوان مثلا محتاج الى الفصل

احد انواعه والمحتاج الى المحتاج الى الشيء محتاج الى ذلك الشيء فيلزم توقف

على نفسه صغرها كل موجود واجب لذاته اذ كل موجود موصوف

اما بان يكون واجبا او الامكان العام والامكان العام واجب لذاته

فالموصوف اما بان يكون واجبا لان ما يتوقف على الواجب اولى

اولا بان يكون واجبا وانما قلنا ان الامكان العام واجب لذاته لانه

لو فرض عدمه يلزم الخ وذلك لان عدمه لا يخلو اما ان يكون ممتنعا او

لم يكن فان كان ممتنعا كان الامكان العام واجبا هذا خلف

امتناع عدمه وان لم يكن ممتنعا فاما ان يكون واجبا او ممكنا

وعلى التقديرين يكون ممكنا بالامكان العام فعلى تقدير عدمه

يلزم وجوده وذلك ظاهر وكل امر يلزم من فرض عدمه وجوده واجبا

لذاته فامكانه العام الواجب لذاته حلها لا يلزم من فرض عدم الامكان العام

الواجب التحقق كونه موصوفا بكونه لذاته وجوديا ولكونه كذلك فقد وضع

ما ليس بعلة لكون الامكان واجبا امكان العلة صغرها لا

كانتا الاربعة موجودة فالثلاثة موجودة وكلما كانت الثلاثة

موجودة فهي فرد ينتج كلما كانت الاربعة فهي فرد حلها

الصغرى الكبرى وهي قولنا كلما كانت الثلاثة موجودة فهي

فرد راجع الى الثلاثة فيلزم ينتج الكبرى كلما كانت الثلاثة

موجودة فهي فرد وهذا احق منها الزوج عدد وكل

عدد اما زوج واما فرد فيلزم انقسام الزوج الى الزوج وا

لفرد وهو محال حلها قولنا الزوج اما زوج واما فرد

منفصلة حقيقية فيلزم احد اجزائها صادقا فقط لكن لا

يلزم انقسام الزوج الى الزوج والفرد انما يلزم ان لو كان كل من

٨

فرد اجزاء وليس كذلك منها الكلمة غير منقسمة الى الاسم (صادقا)

والفعل والحرف والاسم واحد من الثلاثة الى الثلاثة وذلك

باطل وانما قلنا ان الكلمة لو انقسمت لزم انقسام احدها

لانها لو لم تنقسم احدها وكل ما صدق عليه

احدها صدق عليه الكل وانقسام احدها مساوي الى الشيء يوجب

انقسام الكل (الكلمة) انقسام احدها هو الشيء بكونه قسما له وهو محال

حلها الماء للكلمة احدها لاعم التعييني واحد

لاعم التعييني منقسم الى الثلاثة ولا امتناع في ذلك منها

ان الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان ينتج ان

الانسان وحده حيوان فيلزم ان لا يكون غير الانسان حيوانا

حلها ان الضاحك مركب من قولنا ان الانسان ضاحك والشيء

من غير الانسان بضاحك والثانية لا مدخل لها في الانتاج

اذ الصغرى التي في الشكل الاول غير منتجة حلها وبيان ذلك

والانسان كلي يتحد ان زيدا كلي حلها فيما لعدم كون الكبرى

كلية اذ لا يصدق كل انسان كلي منها ان الانسان اعم

وكل اعم ينتج اذ الانسان يثبت حلها فيما لعدم

تكرر الاوسط وهو منها وزيد كلي لانه انسان والانسان

كلي فزيد كلي لان الكلية لازمة للانسان والانسان لازم لزيد فالكلية

فالكلية لازمة لزيد لان اللازم للازم للشيء لازم لذلك

الشيء ولا يخفى ان هذه المغالطة تثبت اجتماع النقيضين

وهو اجزاء الكلية والجزئية في زيد فتامل حلها ان الكلية

لازمة للانسان من حيث انه متعقل والانسان لازم لزيد لان

هذه الحيثية منها زيد حمار لانه متصف بالجسم المطلق

فيسلب عنه عدم الجسم المطلق والا اجتمع النقيضان

فيسلب عنه عدم المطلق الجسم الجمادية لان سلب العام يستلزم

سلب الخاص فيتصف بالجسم الجمادية والا ارتفع النقيضان

فيكون زيد حمارا ولا يخفى انه يمكن اثبات كل ما يكون في الذهن

لان الخارج بان يكون في الخارج بهذه المخالطة بان يفك

اذا كان شئ من الاشياء في ذهن فقط كان في الخارج ايضا

لانه متصف بالوجود ثم سلب عنه العدم ثم والا (بطلانه)

جمع النقيضان واذا سلب عنه الوجود ثم سلب عنه عدم (الوجود)

الخارجي لان سلب الاعم يستلزم سلب الاخص فينتصف بالوجود (العدم ح)

الخارجي والا لارتفع النقيضان حلها بعض الاعم

اخص من بعض الاخص كما قرر في موضعه منها المدعى

ثابت لان عدم توقف على الشئ نقيضه وتحقق نقيضه

موقوف على عدم المدعى فيلزم كون المدعى ثابتا والا يلزم الدور

الدور حلها منع التوقف بطريق التقدم فلا يلزم

محالا منها حصول الشئ في المحل لوكان وجود بالاضافة

المحل الآخر عرض فلحصوله حصول وهكذا فيتسلسل

حلها حصول الحصول نفس الحصول لا امر آخر ليحتاج في

حصوله الى حصول آخر في نفس الامر بل يعتبره العقل في

لم يعتبر ينقطع وبهذا بطل النزاع في الاعداد كما يقال يلزم

للواحد ان نصف الاثنين وللنصف ان ثلث الثلاثة

وللثلث ان ربع الاربعة وهكذا الى غير النهاية منها اجزاء

النقيضين جائز اذ يوجد بعض الموجود معدوما في جميع الوجود

أو العدم حملها لا م بجواز ذلك على الاطلاق بل بمعنى
ما صدق عليه انه موجود في الجملة فهو معدوم في الجملة وبهذا يتوقف
سلب الشيء عن نفسه او سلب لازمه عنه كما يقال بعض الموجود ليس
بموجود او معدوم منها لا يجوز ان يجتمع شيء من الاشياء الا
يلزم التسلسل اما الملازمة فلانه لو وجد شيء مما يجتمع شيأ
غير متناهية اذ لو وجد زيد مثلا لوجد زيد وعمرو علم
ومجموع العلم والمعلوم فيكون الموجود ثلاثة ثم تقول وجد
هذه الاشياء ومجموعها فيكون الموجود اربعة ثم تقول وجد
هذه الاشياء ومجموعها فيكون خمسة وعلى هذا القياس

حتى يتم حملها لا م فيلزم ذلك وانما يلزم ان لو كان بعض
الاشياء موجودا خارجيا وليس كذلك فان الموجود منها ليس الا ثلاثة
وهو ما منها لا يجوز وجود شيء من الاشياء فيه لان وجوده بعد
وجود الجزء الاخير من علته التامة وهو ما ووجود الجزء المذكور
بعد وجود الجزء الاخير من علته التامة وهكذا فيلزم التسلسل حملها لا م
ذلك لجواز ان يكون الجزء الاخير هو ما منها ان هذا الشيء
الموجود معدوم لانه يصدق عليه انه معدوم المثل فينبغي
ان يصدق عليه انه معدوم والا يلزم صدق المتباينين
المطلق فيكون معدوما ولا يخفى ان هذه المغالطة تنشأ

اجتماع النقيضين وهو اجتماع الوجود والعدم حملها
المتبادر من المعدوم ما سلب عنه الوجود وهو بهذا المعنى
ليس مطلقا بالقياس الى المعدوم المثل والاعم منه المعدوم بمعنى
ما سلب عنه شيء سواء كان الوجود او المثل او غيرهما وا
لمعدوم بهذا المعنى يصدق على الموجود لكنه ليس معنى حقيقيا *

فتامل والله اعلم بالصواب قد تمت

المغالطات مع اجوبتها المتينة

الى المولى المدقق والحبر

المحقق السيد حسن

المجتبى النبر

زين بيد

البلد

عبد السميع الجنادي بلدة سليمان بجنب الفاضل البيرجندي

اوائل المحرم خمس الف وثلثمائة بعد

وثلاثة عشر من

الهجرة

مكتبة المصطفى الالكترونية
www.al-mostafa.com

www.مكتبة-المصطفى.com

Source / المصدر :

KING SAUD UNIVERSITY

http://makhtota.ksu.edu.sa